أكدوا أن أسباب عدم انعقاد الأولى لا تزال حاضرة

مصادر «الصباح»: مصير جلسة الغد سيكون «كسابقتها»

الرئيس المكلف له "تمام الحق" في أخذ وقت كاف للوصول إلى "تشكيلة مثالية"

من يطالبونه بالسرعة في تأليفها في الوقت الحالي لن يشاركون تحمل المسؤولية

من المقرر أن ينظر مجلس الأمة في جلسته العادية جدول الأعمال المتضمن 14 بندا

سياسة الحكومة بشأن البديل الإستراتيجي ومراقبة الأسعار وضبط الزيادات على طاولته

جانب من الجلسة السابقة (تصوير: صالح محمد)

في الوقت الذي وجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الدعوة إلى عقد جلسة عادية غدا، قالت مصادر مطلعة لـ" الصباح" إن مصير الجلسة سيكون كسابقتها، مبينة أن الأسباب التي أدت إلى عدم انعقاد الجلسة السابقة لا تزال موجودة وحاضرة.

وأكدت أن الحكومة الجديدة التي لا تزال في طور التشكيل غير مكتملة، مشيرين إلى أن الرئيس المكلف له "تمام الحق" في أخذ وقت كاف للوصول إلى "تشكيلة مثالية"، خصوصا أن من يطالبونه بالسرعة في تأليف التشكيل في الوقت الحالي، لن يشاركونه تحمل مسؤولية حكومته–إن أخفقت– في أي شيء.

ومن المقرر أن ينظر مجلس الأمة في جلسته العادية جدول الأعمال المتضمن 14 بندا. ويتضمن الجدول 14 رسالة واردة، و33 تقريراً للجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين، بالإضافة إلى تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة وتقرير لجنة الداخلية والدفاع بشأن إقامة الأجانب، والخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر.

ومدرج على الجدول 3 طلبات مناقشة سياسة الحكومة بشأن البديل الاستراتيجي ومراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة، وتسكين شواغر المناصب القيادية وأسس ومعايير الحكومة بصددها، وفيما يلي بنود جدول الأعمال:

البند الأول:
تلاوة الأوامر الأميرية الصادرة.

البند الثاني: التصديق على المضابط

البند الثالث:
اولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة
أدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء 14 رسالة واردة
ثانياً: كشف العرائض والشكاوى
أدرج في كشف العرائض والشكاوى 31 شكوى وعريضتان.

البند الرابع: الأسئلة
تنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة

البند الخامس:
الإحالات "حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة"

البند السادس:
– التقرير الثاني للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن:
1 – الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.
2 – الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.
3 – الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.
4 – التعديل على الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.
5 – الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.
6 – التعديل على الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

البند السابع:
الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر مجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 2023/10/31.
"للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري"

البند الثامن:
–التقرير الأول للجنة التحقيق في عقد طائرات الكاراكال العمودية وعقد طائرات اليوروفايتر عن موضوع "عقد طائرات الكاراكال".
"في جلسة 2023/12/12 قرر المجلس مناقشة الموضوع آنف الذكر بجلسة 19 ديسمبر 2023".

البند التاسع: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين

البند العاشر: طلبات المناقشة والتحقيق

أ– طلبات المناقشة
–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها 11 يوليو 2023 لمناقشة البديل الاستراتيجي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
– طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها 11 يوليو 2023 لمناقشة مراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة ومراقبة أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية والغذائية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
– طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء لمناقشة تسكين شواغر المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها في التعيينات لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

ب–طلبات تشكيل لجان التحقيق:
–طلب مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في شأن شركة مستشفيات الضمان الصحي وإحالة تقرير ديوان المحاسبة بهذا الخصوص من لجنة الشؤون الصحية الى لجنة التحقيق.

البند الحادي عشر: تقارير اللجان
– التقرير السابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن تكليف المجلس للجنة بدراسة قضية " ارتفاع الأسعار واستمرار موجة التضخم " والذي وافق عليه مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ 11 يوليو 2023.

البند الثاني عشر: تقارير لجنة حماية الأموال العامة
– التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة بشأن التقرير النصف السنوي الأول "من 1 أبريل 2022 إلى 30 سبتمبر 2022" للهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة".
– التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة عن تقارير قضايا المال العام للسنوات 2020، 2021، 2022.

البند الثالث عشر: كتب الحكومة
– الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية 2019/2020
– كتاب موجه من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام 2020/2021 والذي صدر ليغطي الفترة من 1 يناير 2020 حتى 30سبتمبر 2020، متضمنا حصرا لأنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تضمنه ما رصدته "نزاهة" كافة خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.

البند الرابع عشر: ما يستجد من الأعمال.

في سؤالين منفصلين أحدهما إلى العوضي والآخر إلى الأستاد

نواب يسألون: هل هناك طيران يرش «الكميتريل»؟

شعيب المويزري

طالعتنا وسائل التواصل الاجتماعي بصور ومقاطع ڤيديو لطائرات تجوب السماء وتقوم برش مواد غير معلومة، وتكررت هذه الظاهرة لأكثر من مرة خلال الفترات الماضية.

وهو أمر يدعو إلى القلق لعدم توضيح أسباب الرش وتكراره ومبررات ذلك، ومدى تأثيره على الصحة العامة سواء لاستنشاقه بشكل مباشر من الإنسان أو لدخوله في غذائه من مزروعات وحيوانات.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1 – ما المواد التي ترش من هذه الطائرات؟ وما مكوناتها؟
2 – هل هذه المكونات آمنة على صحة الإنسان والحيوان والنبات؟
3 – ما الكمية التي ترش في كل مرة؟ وهل الكمية ضمن الحدود الآمنة على الصحة؟ "مع تزويدي بدراسة تفيد بذلك – إن وجدت".
4 – ما خطورة التعرض المباشر للرش؟
5 – ما أسباب تكرار عملية الرش؟
6 – كم مرة تتم هذه العملية سنويا؟

من جهته وجّه النائب شعيب المويزري إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الأشغال العامة بالوكالة جاسم الاستاد، قال في مقدمته، «لكونك الوزير المختص المشرف على الإدارة العامة للطيران المدني نشاهد يوميا في سماء دولة الكويت طائرات تقوم برش الكيمتريل "chemtrails"، رغم علم الجهات المختصة في الكويت بخطورة رش هذه الملوثات على الصحة العامة للناس والتربة والزراعة والبيئة، وقد رفضت العديد من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني حول العالم تسميم وتلويث سماء وأراضي بلدانهم وشعوبهم، وكان آخرها المكسيك وبعض الولايات في أمريكا مثل تكساس، ونيوهامبشاير، بينما هذا الرش للمواد الخطيرة مازال مستمراً في سماء دولة الكويت! وعلى ضوء ذلك، طلب إجابته عن الآتي «من صرح لهذه الطائرات برش هذه الملوثات الخطيرة في سماء دولة الكويت؟ وما أسباب رش هذه السموم؟ وما جنسيات هذه الطائرات وأسماء طياريها وجنسياتهم؟ مع تزويدي بجميع المستندات المتعلقة بهذه الجريمة البشعة بحق الدولة والشعب والمقيمين فيها، وما مكونات المواد التي تم رشها؟ وما عدد ما قامت به من جولات لرش للمواد السامة في سماء الكويت خلال الفترة من يناير 2020 حتى تاريخ اليوم؟».

حمد المطر

العليان لإنشاء المركز الوطني لإعداد القادة

حمد العليان

قدم النائب حمد العليان اقتراحا برغبة قال في مقدمته، تعتبر الجامعات وأماكن عمل الخريجين والموظفين الجدد في الحكومة وفي القطاع الخاص هي الأماكن المناسبة لاكتشاف قادة المستقبل والمتميزين في كل مجال، مما يتطلب من الدولة أن تهتم بهم وتدعمهم وتوفر الفرصة لهم للارتقاء بمواهبهم في الإدارة والقيادة والثقافة والرياضة والعلوم على حد سواء وتنمية الوعي والانتماء الوطني لدى طلاب الكويت في الجامعات والخريجين الكويتيين الذين يدخلون سوق العمل سنويا بأعداد كبيرة ليكونوا قادرين على القيادة والمساهمة في بناء نهضة الكويت الحديثة.

مما يتطلب إنشاء مركز وطني كويتي بالتعاون مع كبريات الجامعات العالمية ومؤسسات إعداد القادة المشهود لها بالكفاءة والرقي والتقدم في برامجها لإعداد أجيال متتالية من قادة المستقبل في الكويت بحيث يكون المركز بمنزلة أكاديمية مهنية لتأهيل قادة المستقبل من الطلاب الكويتيين بالجامعات والخريجين.

وتحقيقا لهذا وحتى تنجح خطط التنمية المستدامة من خلال إعداد أجيال من قادة المستقبل يكونوا مسلحين بالعلم والعمل والخبرة والكفاءة والقدرة على القيادة.

ونص الاقتراح على ما يلي: 1 – إنشاء «المركز الوطني لإعداد القادة في الكويت» يكون برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وتكون مخصصاته المالية من ضمن ميزانية مكتب الوزير. ويكون الالتحاق مجانيا ببرامج ودورات المركز وشرطا من بين شروط التوظيف أو الترقي أو تولي المناصب الإشرافية والقيادية في الحكومة والقطاع الخاص.

2 – يهدف المركز إلى: إعداد شباب الكويت ليكونوا قادة المستقبل سواء كانوا من الطلاب بالجامعات والخريجين أو صغار الموظفين في الحكومة والقطاع الخاص من خلال إدخالهم في برامج «مجانية» تدريبية متطورة وفق أحدث النظم العالمية في إعداد القادة ليكونوا صالحين لتولي المناصب القيادية بنجاح وأيضا العمل على إعادة تأهيل القياديين الحاليين الذين يتولون مناصب قيادية حاليا لمسايرة ما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي في العمل الإداري والقيادي في الحكومة وفي القطاع الخاص.

3 – يقوم المركز بتوقيع بروتوكولات تعاون واتفاقيات مشتركة مع كبريات الجامعات العالمية والمؤسسات والمراكز العالمية ذات الخبرات الواسعة في مجال التدريب وإعداد القادة والمشهود لها بالكفاءة والرقي والتقدم في برامجها ليتمكن المركز الوطني الكويتي لإعداد القادة والاستعانة بالخبراء الأجانب المرموقين من تلك الجامعات والمراكز العالمية للمشاركة في وضع خطط وبرامج المركز الكويتي والمشاركة في تقديم الدورات التدريبية جنبا الى جنب مع الخبراء الكويتيين لنقل خبرات الخبراء الأجانب العالميين الى نظرائهم الكويتيين.

4 – الفئات التي تستهدفها البرامج التدريبية للمركز هي «طلاب الجامعات – الخريجون – الموظفون الجدد في الحكومة والقطاع الخاص – القياديون في الحكومة والقطاع الخاص»، وكذلك تنظيم دورات لتأهيل شباب الديبلوماسيين الكويتيين من خلال بروتوكول تعاون مع المعهد الديبلوماسي الكويتي في هذا الشأن.

5 – تقوم الهيئة التنفيذية للمركز بإعداد خطة برامج تدريبية مجانية تتناسب مع كل فئة وتكون مدة كل دورة تدريبية من 3 أشهر الى 6 أشهر على الأكثر، بحيث لا تتطلب الدورات تفرغ الدارسين وحتى لا يتركوا وظائفهم الأساسية للالتحاق بها وتنويع طرق تقديم الدورات ما بين محاضرات حضورية ومحاضرات عن بعد عن طريق المنصات الإلكترونية الشهيرة.

6 – العمل على إنشاء منصة إلكترونية ذكية خاصة بالمركز ويكون لكل دارس في المركز ملف إلكتروني خاص به يمكنه الدخول عليه في أي وقت ومن أي مكان لمتابعة برامج الدورات التي التحق بها.

7 – تتناول برامج المركز التدريبية مختلف المهارات والخبرات العملية التي يحتاجها القيادي في عمله مهما كان تخصصه مثل: الإدارة الحديثة والتنمية البشرية والاقتصاد والتحول الرقمي «الحاسب الآلي وبرامجه والهواتف الذكية وقواعد البيانات وغيرها» لمسايرة التقدم التكنولوجي.

«التشريعية» توافق بالإجماع على رفع الحصانة عن بدر سيار

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية، أمس الأحد، بالإجماع، على رفع الحصانة النيابية، عن النائب بدر سيار الشمري، وذلك بعدما تقدم إليها بطلب رسمي بذلك.

وقال الشمري في وقت سابق إنه تقدم اليوم "أمس" بطلب رسمي إلى «اللجنة» لرفع الحصانة عنه في اجتماعها المنعقد حالياً حول الشكوى المقدمة ضده. وأكد استعداده لتلبية الدعوة وعدم الاحتماء خلف الحصانة، موضحاً بأنه لا كبير فوق القانون والدستور مشيراً إلى ثقته التامة بالقضاء وبسلامة موقفه.

العيسى لوزير المالية: هل تنوي «الاستثمار» شراء حصة بـ900 مليون دولار في مشروع باكستاني لتوليد المياه؟

عبدالوهاب العيسى

وجّه النائب عبدالوهاب العيسى سؤالاً إلى وزير المالية فهد الجارالله، بشأن نية الهيئة العامة للاستثمار شراء حصة في مشروع "غازي باروثا" لتوليد المياه في جمهورية باكستان.

جاء نصه كالتالي: نشر موقع "ذي نيوز" الباكستاني أن شركة "إنرتك" المملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار تنوي شراء حصة تقدر بـ900 مليون دولار في مشروع "غازي باروثا" لتوليد المياه، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
"1" ما صحة الخبر الوارد؟
"2" ما الضمانات الممنوحة للتخارج من الاستثمار؟
"3" لماذا وافقت الهيئة على مشروع في باكستان ويوجد مشروع مماثل لشركة كويتية لم تستطع التخارج منه؟